إلـــى المحـــرر

رسائل

القوة الاقتصادية للإناث

أتفق مع رأى مايرا بوفينيتش وإليزابيث كينج الوارد فى مقال «مبادئ الاقتصاد الذكى» (عدد يونيو ٢٠٠٧) فى أنه مازال ينبغى عمل الكثير للنهوض بالقوة الاقتصادية للنساء. ونظرا لما تعطيه النساء من مغزى لكافة محاولتهن، فإنهن يعتبرن القوة الدافعة للأسر بل والأمم. كما أن النساء أيضا يتميزن بالمهارة العالية فى الحوار وتعزيز التنمية.

ويجب تشجيع هدف الألفية الإنمائية الثالث (الهادف إلى تمكين النساء من أسباب القوة)، ولكن يتعين أولا استئصال الفكرة المتخلفة القائلة إن «النساء ولدن ليقمن بأعمال المنزل». وبدون هذا فإنه حتى أفضل الجهود لن تجدى.

أجونما إسای
طالبة، اقتصاد وإدارة
بنين

التزام أخلاقى

شدّ المقال «جعل التحويلات تعمل لصالح أفريقيا» (الذى كتبه سانجيف جوبتا وكاثرين باتيللو وسميتا واغ، يونيو ٢٠٠٧) انتباهى، ليس لأنى أعيش فى العالم الثالث وناهيك عن جنسيتى، ولكن نظراً لأنه يصف بصورة موضوعية حقيقة مثيرة للاهتمام فى البلدان النامية.

إن النيجر تستفيد على نحو متزايد من التحويلات، والتى لها القوة لتحويل حياة أولئك الذين يتلقونها. وإذا ما استخدمت هذه الأموال بشكل سليم فإنها يمكن أن تساعد فعلا على تخفيض أعداد الفقراء. فعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من تواضعها بالنسبة إلى المعونة التى يقدمها شركاء التنمية، فإن التحويلات التى أرسلها النيجريون فى الشتات فى أثناء الأزمة الغذائية عام ٢٠٠٥ قد أحدثت فرقا فى وضع من كانوا يعانون.

ولكن شكواى الوحيدة هى من شركات تحويل الأموال، التى تبلغ أرباحها الصافية ملايين الدولارات، بفضل التحويلات التى يرسلها المهاجرون من البلدان النامية. إذ أن هذه الشركات عليها التزام أخلاقى بأن تعيد جزءا من أرباحها من خلال تمويل مشروعات استثمارية فى البلدان النامية.

حسن موسى الكيرو
النيجر

لتكن شراكة بين أنداد متساوين

مع أننى استمتعت كثيرا بمقال هارى برودمان عن «تفعيل التجارة الأفريقية الآسيوية» (يونيو ٢٠٠٧)، فإن المؤلف أغفل نقطة مهمة. إن التجارة بين القارتين مربحة فهى توفر سلع التصدير من البلدان الأفريقية إلى آسيا باعتبارها مدخلات للنشاط الصناعى والاستهلاك، وفى المقابل تستورد المنتجات الآسيوية المصنعة. إلا أن شراكتهما هى شراكة من جانب واحد.

وهناك كثير من بلدان آسيا تتمتع بنمو اقتصادى قوى، وفى المقدمة منها الصين والهند. وهذا النمو تدفعه صناعة جديدة لخلق الثروة، وقطاع خدمات قائد، ونظام مالى حديث، وتخصيص محسن للموارد، واستراتيجية اقتصادية واجتماعية سليمة، وأخيرا، وليس آخرا استقرار سياسى. وعلى النقيض من ذلك، فإن النمو الاقتصادى فى أفريقيا تدفعه ارتفاعات الأسعار لعدد كبير من السلع والمواد الخام. والنفط حالة خاصة فى هذا الصدد. وفى معظم البلدان الإفريقية، فإن إسهام القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى متواضع، كما أن النظم المالية أقل من المستوى، والحوكمة الضعيفة تكاد تكون مشكلة فى كل مكان.

وللتأكد من عدم إحالة البلدان الأفريقية إلى مجرد مورد بالسلع، فإن الأمر يقتضى قيام صناع السياسات باتخاذ قرارات سريعة وحكيمة. ينبغى عليهم فتح نظمهم المالية لاستيعاب الاستثمار الأجنبى المباشر، ووضع استراتيجية لتشجيع الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتشجيع الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة. كما ينبغى عليهم أيضا السعى بقوة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وأخيرا ينبغى عليهم تنفيذ سياسة فعالة لمحاربة الفساد.

وفى المقابل، فإن البلدان الآسيوية ينبغى لها إلغاء الحواجز الجمركية والتجارية التى تقف فى طريق الصادرات الأفريقية. وإذا ما أظهر الجانبان عزما صادقا فإن «العازفان الديناميان لنفس اللحن» سيحظيان بشراكة أكثر تجانسا.

سفيان أبو دراز
محاضر، جامعة بومرديس
الجزائر

الصينيون يواصلون التحرك

يحدد مقال أولريخ جاكوبى «يدا بيد» (يونيو ٢٠٠٧) بوضوح الأسس اللازمة للشراكة بين الصين وأفريقيا. إلا أن المؤلف عند وصف الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديين، أغفل على ما يبدو موضوع الهجرة الصينية فى أفريقيا، إذ أن أفريقيا، بالإضافة إلى المنتجات التى تحمل علامة «صنع فى الصين»، تشهد حاليا تدفقا ضخما من المهاجرين الصينيين.

فالكمرون مثلا، أصبحت مقصدا مفضلا للصينيين من الطبقة المتوسطة. والمشكلة هى أن السكان المحليين يرون فى هذه الهجرة تهديدا لتطلعاتهم فى الحياة، لأنها ترفع معدلات البطالة، والتى هى بالفعل فى مستويات مؤذية. وهذا الوضع أكثر مدعاة للانزعاج، نظرا لأن أى فرص عمل يخلقها الصينيون يتولاها صينيون أيضا، مع استخدام العمالة المحلية فى أغراض الترجمة فقط.

أومجيا جوزيف جوفيت
طالب دارس للاقتصاد. جامعة نجواندیری
الكمرون

تكلفة المعونات المشروطة

عند قراءة مقال «يدا بيد» خامرنى إحساس قوى بأننى قد رأيت كل ذلك من قبل. فالمشروعات التى يطلق عليها تسليم مفتاح تاريخ طويل من الفشل فى أفريقيا. والأسوأ من ذلك، من الواضح أن المعونة الصينية مقيدة بالشركات الصينية والمنتجات الصينية (٧٠ فى المائة من حدود التسهيلات الائتمانية لأنجولا حسب هذا المقال). وهناك قدر كبير من البحوث عن تكلفة هذا الربط، ويبين كثير منها أن تكلفته الإضافية تتجاوز مدى التيسير فى التمويل. وتكون التكاليف أكثر ارتفاعا إذا ما اشترطت العمليات على البلدان شراء قطع غيار غالية من نفس الموردين.

قد لا يكون هناك حتى الآن أى بحث عن تكلفة المعونة الصينية المقيدة، ولكن لا ريب فى أن من الخطأ ذكر هذا التقييد بدون ذكر أنه قد يؤدى إلى ارتفاع

التكاليف، على أساس الخبرة التاريخية. ويأمل المرء فى ألا يحدث ذلك، ولكن ذلك سيكون حدثا استثنائيا نظرا للفرص التى يخلقها للإفراط فى تحديد الأسعار من خلال ربط المعونة.

تشارلز هارفى

برايتون – المملكة المتحدة

تحرير الكنوز المستترة

يقدم بوب ترا وألينا كرارى فى مقالهما «صافى ثروة الحكومة» (يونيو ٢٠٠٧) مناقشة، جاءت فى وقتها المضبوط، عن الثروة المستترة – والمشاكل المستترة – فى المالية العامة. وقد طفقت وزارة المالية الهندية بدقة بالغة فى تصنيف قائمة عن الأصول والخصوم العامة التى ترجع للوراء حتى عام ١٩٧٤. وتكشف هذه الميزانية العمومية عن ارتفاع كبير فى الخصوم على الأصول نتيجة لسنوات من عجز الموازنة العامة. بيد أن بعض الأصول لم تقوّم بقيمتها الصحيحة. فعلى سبيل المثال، فإن قيمة المحفظة الحكومية للشركات المملوكة للدولة بسعر السوق ربما تكون أكبر كثيرا عما هو مدرج رسميا فى الدفاتر. ولسوء الحظ، فإن جانب الخصوم يعكس انخفاضا فى تقدير قيمة الدين الأجنبى عندما يؤخذ سعر صرف السوق للروبية فى الحسبان. بيد أنه، إجمالا ربما ترجح نواحى القوة المستترة فى الميزانية الخصوم.

وعلى الرغم من كل هذا فإن الميزانية لا تخضع لرقابة الجمهور على الإطلاق. إذ تركز أجهزة الإعلام، والمحللون، وغيرهم من المعلقين على الموازنة فقط من ناحية تداعياتها الضريبية، وغير ذلك من الموضوعات التقليدية. ولكن الأصول المستترة للهند تمثل فرصة استثمارية ضخمة. وإذا ما تم تحريرها يمكن أن تدعم البرامج التى لابد أن تساعد الهند على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥.

والأدوات التى تم تحديدها فى هذا المقال يمكن أن تساعد أيضا فى ضمان معاملة متماسكة للأصول والخصوم على مستوى الحكومة.

ج. جيريدهار برابهو

أمين البحوث الاقتصادية

مانجالور – الهند

المحاسبة عن البيئة

قادنى مقال «صافى ثروة الحكومة» إلى استخلاص بعض النتائج فيما يتعلق بالبلدان النامية (خاصة الأرجنتين) وكيف تتعامل مع مشكلة استعاضة السلع البيئية.

ففى الأرجنتين، تأثر صافى ثروة الحكومة بخسارة ثقة المستثمرين، التى تفاقمت من جراء زيادة قيمة الدين المقوم بالعملات الأجنبية وهبوط قيمة الأصول المالية. إلا أن استنفاد الأصول البيئية غير المتجددة يؤثر أيضا على صافى ثروة القطاع العام. وقد تفاقمت المشكلة من جراء حقيقة أن الحكومات فى أسواق الاقتصادات الناشئة تتجه فى الواقع إلى المبالغة فى تقييم العائد على الاستثمارات لأنها لا تأخذ تدهور البيئة فى الحسبان.

وعندما يتم حساب صافى ثروة القطاع العام فى الأسواق الناشئة، ينبغى إدراج المبالغ الخاصة بتجديد الأصول البيئية فى الحسابات. وكخطوة مبدئية، ينبغى لهذه البلدان أن تدرج احتياطيا يتم تمويله ذاتيا من أجل استعاضة السلع البيئية فى جانب الأصول فى الميزانية.

ومن الواضح أن تجنيب مبالغ مالية للبيئة سيؤثر على ميزانية القطاع العام، مما يؤثر فى صافى القيمة، من خلال تكلفة إهلاك الاستثمارات الثابتة ومن خلال المصروفات الحقيقية لحماية البيئة. ولكن إذا ما لم يتم عمل شىء، فإن سوء إدارة الموارد الطبيعية سيستمر فى التأثير على رأس المال العامل للحكومة، ويقوض ثروتها الصافية ويؤثر نهاية الأمر فى الأسواق المالية ويقلل الاستثمارات فى القطاع العام.

نيكولاس أنطونيو بيتشونى

دكتوراه فى الاقتصاد، الأرجنتين

نحن نرحب بالرسائل برجاء ألا يزيد ما ترسلونه على ٣٠٠ كلمة موجهة إلى *fanddletters@imf.org* أو إلى رئيس التحرير على العنوان: *Finance & Development,* International Monetary Fund, Washington, D.C., 20431, USA. وسيتم تحرير الرسائل.

IMF Survey

مسح صندوق النقد الدولى

أخبار
وتحليلات عن العولمة
وأثرها على الاقتصادات
فى كل أنحاء العالم

قم بزيارة موقع مجلة مسوح صندوق النقد الدولى على الموقع

www.imf.org/imfsurvey